

Distr.  
LIMITED

E/ESCWA/S-6/17/Report  
24 January 2020  
ORIGINAL: ARABIC

المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

## تقرير

الدورة الاستثنائية السادسة  
عمّان، 21-22 كانون الأول/ديسمبر 2019

### موجز

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الاستثنائية السادسة في عمّان، يومي 21 و22 كانون الأول/ديسمبر 2019. وتضمّن جدول الأعمال مجموعة من البنود، منها قضايا إقليمية ودولية كتمويل التنمية في عام 2019، ومبادرة الحزام والطريق وما تحمله للمنطقة العربية، وإصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية في المنطقة العربية، والانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي وآليات الشعب الفلسطيني للتكيف والصمود. وأطلعت اللجنة على الاستعراض والتقييم الإقليمي لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، والتطورات الإقليمية والدولية في قضايا تغيير المناخ، وتناولت مرصد أهداف التنمية المستدامة. ونظرت اللجنة في طلب كلٍ من جمهورية الصومال الفيدرالية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الانضمام إلى الإسكوا.

واعتمدت اللجنة في ختام دورتها قرارين لرفعهما إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيهما، وتوصيات بشأن مواضيع البحث والمناقشة. ويتضمن هذا التقرير عرضاً للقرارين والتوصيات، وموجزاً بأهم النقاط التي أثيرت أثناء المناقشات.

## المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	1	.....مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	2	.....الأول- القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها
4	6-3	.....الثاني- التوصيات
5	5	.....ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء
5	6	.....باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا
6	44-7	.....الثالث- مواضيع البحث والمناقشة
		.....ألف- النظر في طلب كل من جمهورية الصومال الفيدرالية والجمهورية
6	7	.....الجزائرية الديمقراطية الشعبية الانضمام إلى الإسكوا
6	17-8	.....باء- قضايا المتابعة
9	44-18	.....جيم- قضايا إقليمية ودولية
16	55-45	.....الرابع- أعمال اللجنة وهيئاتها الفرعية
		.....ألف- تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها
16	46-45	.....باء- التقدم المحرز في إصلاح الإسكوا والخطة البرنامجية المقترحة
17	52-47	.....لعام 2021
18	54-53	.....جيم- أنشطة التعاون الفني لعام 2019
19	55	.....دال- ما يستجد من أعمال
		.....الخامس- اعتماد القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الاستثنائية
19	56	.....السادسة
19	62-57	.....السادس- تنظيم الاجتماع
		.....ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده
19	57	.....باء- الافتتاح
19	60-58	.....جيم- الحضور
20	61	.....دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى
20	62	.....

## المرفقات

21	.....	المرفق الأول- قائمة المشاركين
23	.....	المرفق الثاني- قائمة الوثائق

## مقدمة

1- عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الاستثنائية السادسة، عملاً بالمادة 1(د) من النظام الداخلي للجنة. ويتضمن هذا التقرير ملخصاً عن أعمال تلك الدورة، المنعقدة في عمان يومي 21 و22 كانون الأول/ديسمبر 2019.

## الفصل الأول

### القضايا المرفوعة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها

2- اعتمدت اللجنة، في جلستها العامة الرابعة المنعقدة في 21 كانون الأول/ديسمبر 2019، قرارين لرفعهما إلى المجلس الاقتصادي للبت فيهما.

### القرار 335 (د-6) الخطة البرنامجية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعام 2021

#### إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تعي أهمية متابعة الإصلاحات الجارية في الأمم المتحدة والتفاعل معها، وضرورة الاستجابة للأولويات التنموية المتغيرة سريعاً في المنطقة العربية، ووجوب تقديم الدعم للدول الأعضاء في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

وإذ تؤكد على أهمية اعتماد مقاربة شاملة للإصلاح في اللجنة للتوصل إلى النتائج المرجوة، بعدة وسائل منها تطوير الهيكلية الداخلية للأمانة التنفيذية، وزيادة فعالية عملها وكفاءته، وتسهيل الإجراءات الإدارية، وتعظيم الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة،

وإذ تنوه بالجهود التي اضطلع بها الأمين التنفيذي للجنة إلى اليوم لتحسين تقديم الخدمات ورفع مستويات الفعالية والكفاءة في إجراءات العمل،

وقد اطلعت على وثيقة التقدم في إصلاح الإسكوا (E/ESCWA/S-6/14) وعلى الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 (E/ESCWA/S-6/16)،

1- تعتمد الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 المدرجة في الوثيقة E/ESCWA/S-6/16؛

2- ترحب بالتغييرات في هيكلية اللجنة المدرجة في الوثيقة E/ESCWA/S-6/14؛

3- تطلب إلى الأمين التنفيذي اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التنفيذ الكامل للبرنامج والبرامج الفرعية في صيغتها المعدلة، ومنها تعديل ومواءمة الهيكلية الداخلية للإسكوا، وتدعم الدول الأعضاء الأمين التنفيذي في تنفيذ هذه الإجراءات وفي طلب موارد إضافية في حال الحاجة إلى ذلك.

#### الجلسة العامة الرابعة

21 كانون الأول/ديسمبر 2019

## القرار 336 (د-6) طلب جمهورية الصومال الفيدرالية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الانضمام إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

### إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا،

إذ تشير إلى رسالة وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الصومال الفيدرالية بتاريخ 14 أيلول/سبتمبر 2019، الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، والتي تطلب فيها الصومال الانضمام إلى الإسكوا بصفة عضو كامل،

وإذ تشير أيضاً إلى رسالة وزير الشؤون الخارجية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، بتاريخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2019، الموجهة إلى الأمانة التنفيذية والتي تطلب فيها الجزائر الانضمام إلى الإسكوا بصفة عضو كامل،

وإذ تذكّر بانضمام جمهورية السودان إلى اللجنة في عام 2008 وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 8/2008 المؤرخ 22 تموز/يوليو 2008، وانضمام الجمهورية التونسية والجمهورية الليبية والمملكة المغربية، وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 1/2012 المؤرخ 10 تموز/يوليو 2012، وانضمام الجمهورية الإسلامية الموريتانية وفقاً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 32/2015 المؤرخ 22 تموز/يوليو 2015،

وإذ تذكّر أيضاً بقرارها 302 (د-27) المؤرخ 10 أيار/مايو 2012، الذي يتضمن دعوة الدول العربية كافة إلى الانضمام إلى اللجنة،

1- ترحّب بالطلبين اللذين تقدّمت بهما جمهورية الصومال الفيدرالية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للانضمام إلى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛

2- توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بقبول الطلبين؛

3- تطلب إلى الأمين التنفيذي متابعة تنفيذ هذا القرار.

### الجلسة العامة الرابعة

21 كانون الأول/ديسمبر 2019

## الفصل الثاني

### التوصيات

3- في ختام الدورة الاستثنائية السادسة، شكر ممثلو الدول الأعضاء المملكة الأردنية الهاشمية على حسن الاستضافة والحفاوة التي شملتهم بها خلال الدورة.

4- واعتمدت اللجنة التوصيات التالية بشأن المواضيع المدرجة على جدول الأعمال.

## ألف- التوصيات الموجهة إلى الدول الأعضاء

5- وَجَّهت اللجنة التوصيات التالية إلى الدول الأعضاء في الإسكوا:

(أ) مخاطبة البعثات الدائمة في نيويورك لدعوته للقيام بتحركات مع باقي الدول والأمانة التنفيذية لدعم رؤية إصلاح الإسكوا المعتمدة في الدورة الاستثنائية السادسة، ولتأكيد تمسكها بتحسين أداء المنظمة في تقديم الدعم للدول الأعضاء؛

(ب) الاستمرار في متابعة المستجدات في مبادرة الحزام والطريق والتعمق في دراسة آثارها وتبعاتها على الدول العربية بإجراء دراسات متخصصة في كل مجال من مجالات المبادرة؛

(ج) الترحيب بتطوير مرصد أهداف التنمية المستدامة المعروض من الأمانة التنفيذية كأداة عملية تفاعلية لقياس التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وتعميمه على المستوى الوطني؛

(د) التأكيد على أهمية تطوير نُظُم حماية اجتماعية متكاملة ومستدامة وربطها بالسياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي، والعمل على ربط سياسات الحماية الاجتماعية بسياسات سوق العمل، وموافاة الأمانة التنفيذية بأهم التطورات والبيانات حول إصلاحات نُظُم الحماية الاجتماعية؛

(هـ) الترحيب بالتوجه نحو تعزيز الترابط بين أنشطة الإسكوا في إطار اللجان الحكومية وفي إطار التعاون الفني، ليكون هناك اتساق في عملية نقل المعرفة المولدة من قبل الأمانة التنفيذية للدول الأعضاء، والتأكيد على أن نجاح الدعم الفني يتوقف على وضع شروط مرجعية واضحة ومحددة.

## باء- التوصيات الموجهة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا

6- وَجَّهت اللجنة إلى الأمانة التنفيذية للإسكوا التوصيات التالية:

(أ) مواصلة إعداد التقارير الفنية حول التطورات الإقليمية والعالمية في مجال تمويل التنمية، وتحليل تداعياتها الإقليمية، وتحويل نتائجها إلى أوراق سياساتية مختصرة، مع أهمية إلقاء الضوء على بعض جوانب الخصوصية في المنطقة بشأن تمويل التنمية مثل دور المؤسسات الوقفية؛

(ب) الاستمرار في تقييم إصلاحات العناصر المختلفة لُنُظُم الحماية الاجتماعية، مع أهمية الإبقاء على المقاربة الشاملة لهذه النُظُم؛

(ج) تكثيف الجهود المعيارية في الرصد والتحليل بهدف نشر الوعي عن السياسات والممارسات الإسرائيلية وتداعياتها المباشرة والطويلة الأمد على الشعب الفلسطيني، خاصة تلك السياسات التي تهدف إلى توطيد سيطرة إسرائيل على الأرض الفلسطينية وإبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعاً لها؛

(د) تعزيز الدعم للشعب الفلسطيني ومؤسساته لتحقيق العدالة ونيل حقوقه غير القابلة للتصرف، خاصة من خلال دعم الجهود التي تهدف إلى وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي، ومن خلال مقاومة الانعكاسات

الاقتصادية والاجتماعية لتلك الانتهاكات على الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني وعلى مساعي تحقيق التنمية المستدامة، ومن خلال حشد الموارد وبناء الشراكات الإقليمية والدولية؛

(هـ) مواصلة الاستفادة مما يتيح المركز العربي لسياسات تغيّر المناخ والمركز الإقليمي للمعرفة التابع لمبادرة ريكار من تحليلات ونتائج وتوصيات وخدمات في مجال تغيّر المناخ، والاسترشاد بها في إعداد السياسات والاستراتيجيات والتقارير والبحوث على المستوى الإقليمي والوطني، وأخذ العلم بالجهود الرامية إلى حشد الموارد المالية لدعم أنشطة المركز، والحث على تكثيف هذه الجهود؛

(و) الاستمرار في العمل على تعزيز التكامل في تمويل المشاريع من خارج الميزانية، وموارد البرنامج العادي للتعاون الفني، والميزانية العادية للإسكوا لدعم عمل الأمانة التنفيذية؛

(ز) العمل على تحديث موقع التعاون الفني، بحيث يتيح فرصةً للدول للاطلاع على ما يُنجز من أنشطة، وتطوير المنظومة الإلكترونية الداخلية في الإسكوا لمتابعة طلبات التعاون الفني مع الدول الأعضاء.

### الفصل الثالث

#### مواضيع البحث والمناقشة

**ألف- النظر في طلب كل من جمهورية الصومال الفيدرالية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الانضمام إلى الإسكوا (البند 3 من جدول الأعمال)**

7- قررت اللجنة، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-6/3، رفع توصية بقبول عضوية كل من جمهورية الصومال الفيدرالية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للبت فيها.

#### باء- قضايا المتابعة

**1- تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها السادس (البند 4 من جدول الأعمال)**

8- عرض ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-6/4، التقدم المحرز في تنفيذ الأنشطة التي اضطلعت بها الإسكوا عملاً بالتوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها السادس (مراكش، المغرب، 15 و16 حزيران/يونيو 2019). وتوقف باقتضاب عند التوصيات والإجراءات التي اتخذت لتنفيذها، ومنها تطوير أداة لتقييم أثر السياسات والإصلاحات التجارية على أهداف مختارة من أهداف التنمية الاجتماعية؛ والمساهمة في الإعداد لورشة عمل متخصصة لوضع منهجية لرصد وتقييم تنفيذ الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر المتعدد الأبعاد 2020-2030؛ وإصدار التقرير حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات الفلسطينيات؛ وتصميم مشروع لليمن بعنوان "نحو رؤية تشاركية يمنية للتعافي".

9- كما توقف ممثل الأمانة التنفيذية عند الأنشطة التي أنجزت على الصعيد الإقليمي، ومنها تنظيم ورشة عمل حول تعزيز القدرات الوطنية لإجراء الاستعراضات الوطنية الطوعية في المنطقة العربية؛ والاتفاق مع جامعة الدول العربية والبنك الدولي لإعداد تقرير سنوي إقليمي لرصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية

المستدامة لعام 2030؛ وتنظيم سلسلة من الأنشطة في مجال الإحصاء جمعت بين صانعي القرار السياسي وإحصائيين مختصين؛ وتصميم أول أداة تفاعلية حول التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة؛ والعمل على تطوير بوابة التمكين الرقمي للمبادرة العربية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

10- وفي معرض النقاش، استفسر ممثل دولة فلسطين عن التنسيق مع جامعة الدول العربية ومنظمات إقليمية أخرى فيما يتعلق بالمنتدى العربي للتنمية المستدامة وعن الفرق بين التقرير الإقليمي لرصد الأهداف المنقذة سنوياً الذي أشير إليه في العرض، والتقرير الإقليمي لرصد الأهداف المنقذة خلال فترة الخمس سنوات. وسأل عن جدوى إنشاء مكتب للمنسق الإقليمي للتنمية بوجود عدد كبير من المنظمات العاملة الأخرى.

11- وفي إطار التوصية (و) المتعلقة بزيادة المشاركة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية، استعرض ممثل الإمارات العربية المتحدة تجربة بلده في تحقيق التوازن بين الجنسين، ولا سيما في مجال العمل، من خلال عددٍ من الإجراءات، منها تعديل القوانين لزيادة مشاركة المرأة، وطلب إدراج هذه التجربة الناجحة في تقارير الإسكوا ذات الصلة. وفي السياق نفسه، لفت ممثل الكويت إلى الجهود التي يبذلها بلده في مجال تمكين المرأة وزيادة مشاركتها، مشيراً إلى أن الحكومة الحالية تضم ثلاث وزيرات.

12- وفي إطار التوصية (ك) المتعلقة بتقديم الدعم الفني للدول الأعضاء في عمليات الاستعراضات الوطنية الطوعية، أشارت ممثلة العراق إلى أن الإسكوا دعمت بلدها في تقديم التقرير الطوعي الأول، وطلبت المزيد من الدعم في وضع التقرير الطوعي الجاري إعداده على المستوى المحلي. وسأل ممثل اليمن عن مدى توفر الموارد اللازمة لتنفيذ المشروع المتعلق برؤية اليمن بعد الصراع، وركز على ضرورة إصدار وثيقة الرؤية لأهميتها في تأمين التمويل. وطلبت ممثلة السودان البحث في سبل توسيع الفرص الاقتصادية للمرأة، وفي فرص تطبيق سلاسل القيمة في المناطق الزراعية، معتبرة أن لا تنمية من دون تصنيع. وطلبت ممثلة لبنان وضع بلدها على خارطة الأمن الغذائي في المرحلة الحالية الصعبة التي يمر بها. وأعرب ممثل مصر عن دعمه لأفكار الأمانة التنفيذية في موضوع الإصلاح، مؤكداً على ضرورة الاهتمام بالأمن الغذائي. وأعرب ممثل المغرب كذلك عن دعم بلده لعملية الإصلاح.

13- وفي معرض الرد، أفاد ممثل الأمانة التنفيذية بوجود فريق عمل، يتألف من منظمات الأمم المتحدة العاملة على المستوى الإقليمي والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، يجتمع كل سنة من أجل المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الذي يحدد موضوعه حسب موضوع دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلى ضوء أولويات المنطقة. أما عن الفرق بين التقريرين، فأوضح أن التقرير السنوي جديد، والغرض منه هو رصد التقدم السنوي باختصار على أساس مجموعة من أهم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وإعلام صانعي القرار بشأنه. وأما تقرير السنوات الخمس، فهو أطول وأعمق ويتضمن تحليلاً أوسع. وفيما يتعلق بموعد انعقاد الدورة الوزارية، ذكر أن الأمانة التنفيذية تسعى إلى تحديد أفضل توقيت لتأمين أوسع مشاركة ممكنة من الدول الأعضاء. وقد اقترح عقدها في شهر نيسان/أبريل مع احتمال التعديل في حال الاقتضاء.

14- وأشارت الأمانة التنفيذية إلى عدد من القضايا الإقليمية المشتركة التي تفوق معالجتها إمكانيات الدولة الواحدة وتستدعي تعاوناً وتعاوناً بين الدول، ومن هذه القضايا التي حُدِّدت لتجري متابعتها سنوياً تغيير المناخ، والمياه، والصراعات، والتكامل الاقتصادي. ومن هنا ضرورة توفير منصات مشتركة للعمل مع الدول الأخرى، ويجري إعداد التقرير السنوي الإقليمي في هذا السياق. أما بخصوص الإصلاحات، فأشارت إلى أن الأمم المتحدة تتطلع إلى إصلاح المنظمات الإقليمية لتكون أكثر فعالية في خدمة الدول الأعضاء، وبعض هذه الإصلاحات عامٌ

وبعضها خاص باحتياجات كل منطقة. وأوضحت أن المنسق المقيم ينسق عمل منظمات الأمم المتحدة في كل دولة، في حين أن المنسق الإقليمي للتنمية هو المسؤول عن متابعة المنسقين المقيمين على صعيد المنطقة بكاملها.

15- وشكرت ممثلة الأمانة التنفيذية ممثل الإمارات العربية المتحدة على إلقائه الضوء على أهمية تعديل القوانين لصالح زيادة مشاركة المرأة، مؤكدةً على ضرورة استفادة الدول العربية من تجارب بعضها البعض، ومشيرة إلى أن دول الخليج تتنافس إيجابياً فيما بينها على تحقيق إنجازات في هذا المجال المهم. وأشارت إلى أن الأمم المتحدة تعتبر التقارير الطوعية على المستوى المحلي إنجازاً. وقد وضعت الإسكوا إطاراً لهذه التقارير، وبدأ العمل مع مصر على وضعها، وستعمم على دول أخرى. أما فيما يتعلق باليمن، فرأت أن الاتفاق السياسي وحده لا يؤدي إلى حل دائم ما لم يُواكب برؤية تنموية شاملة. ولا بد من إطلاق حوار بين اليمنيين لتحقيق التنمية الشاملة للجميع من أجل تشجيع الدول المانحة، مشيرةً إلى أن الإسكوا ستنفق من ميزانيتها لإطلاق برنامج العمل، ريثما تردها موارد أخرى. وتطرقت إلى موضوع الأمن الغذائي في السودان ودور المرأة في القطاع الزراعي غير النظامي. وأكدت أن الإسكوا تعمل على قضية الترابط بين قطاعي المياه والزراعة في السودان، وبناء قدرات المرأة وإشراكها في الأرياف، والاستفادة من الطاقة المتجددة في المناطق الزراعية بالتعاون مع الجمعيات النسائية. وأشارت إلى أن الإسكوا تعمل على موضوع سلاسل القيمة في إطار الأمن الغذائي والتجارة. ورداً على طلب ممثلة لبنان، ألفت ممثلة الأمانة التنفيذية الضوء على برنامج عمل مع وزارة الزراعة اللبنانية ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي لتنشيط الزراعة في لبنان. وأشارت إلى إطلاق خطة طوارئ مع الجامعة الأميركية في بيروت لتحقيق استدامة الغذاء وتنشيط القطاع الزراعي.

## 2- تنفيذ توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية: أنشطة الأمانة التنفيذية للإسكوا وأنشطة الدول الأعضاء (البندان 5 (أ) و5 (ب) من جدول الأعمال)

16- ذكر ممثل الأمانة التنفيذية، خلال عرض استند إلى الوثيقة E/ESCWA/S-6/5(Part I)، أن التقرير يتناول التقدم المرحلي في تنفيذ الأمانة التنفيذية لتوافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية، الذي اعتمده الدول الأعضاء في الإسكوا في ختام الدورة الوزارية الثلاثين للجنة (بيروت، 25-28 حزيران/يونيو 2018). ويتناول التوافق قضية التكنولوجيا من كافة أبعاد التنمية المستدامة. ويتألف التوافق من جزأين، الأول يتعلق بتكليفات الأمانة التنفيذية، وهو موضوع هذا التقرير؛ والثاني بتكليفات الدول الأعضاء، وهو موضوع الوثيقة E/ESCWA/S-6/5(Part II). وقد طلبت الدول الأعضاء من الأمانة التنفيذية أنذاك إعداد تصور واضح لتنفيذ التوافق من خلال ربطه بأنشطة البرنامج العادي للإسكوا جرى تقديمه في الاجتماع الخامس للجنة التنفيذية. كذلك، طلبت الدول الدعم من خلال استبيان استرشادي يساعد في تجميع المعلومات عن حالات التنفيذ في البلدان المختلفة. وقد أجابت خمس دول على هذه الأسئلة ونشرت تقاريرها على موقع الإسكوا.

17- وفي معرض النقاش، أشار ممثل اليمن إلى أن ظروف الصراع في بلده لم تحل دون تحقيق بعض الإنجازات في سياق تنفيذ توافق بيروت، على غرار إدخال خدمة الإنترنت إلى العاصمة؛ وبذل جهود للاستفادة من التكنولوجيا في تأهيل الشباب وإيجاد فرص العمل؛ والتوسع في استخدام الطاقة البديلة نتيجة لمشاكل تغطية الكهرباء الناتجة من تدمير البنى التحتية. وأشارت ممثلة العراق إلى اعتماد تشريعات عن كيفية الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وطلبت الدعم من الإسكوا في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات في الأنظمة الضريبية. وأوضح ممثل الأردن أن بلده يشدد على ضرورة استخدام التكنولوجيا كركيزة من ركائز التنمية المستدامة.

## جيم- قضايا إقليمية ودولية

### 1- تمويل التنمية في عام 2019: بين تطورات عالمية وتحديات إقليمية رصدتها بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية (البند 6 من جدول الأعمال)

18- استعرض ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-6/6، النتائج الرئيسية المتعلقة بالتقدم في تمويل التنمية. وعرض تقييماً من المنظور الإقليمي للتقدم المحرز، من خلال خمسة محاور هي: تعبئة الموارد الوطنية، والتمويل الخاص الوطني والدولي، والتعاون الإنمائي الدولي، والتجارة الدولية كمحركٍ للتنمية، والديون والقدرة على تحمّلها. وعلى الصعيد الإقليمي، بيّن أن المنطقة العربية لا تزال تواجه تحديات مركبة تعوق الجهود الوطنية للاستفادة من مختلف الأدوات التي تتيحها خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، من أجل تعبئة الموارد اللازمة لتمويل التنمية.

19- وفي معرض النقاش، توقف ممثل مصر عند ممارسات التهريب الضريبي ودور تكنولوجيا المعلومات في مكافحتها. واعتبر أن القدرة على إعداد مشاريع واعدة وقابلة للتحقيق هي التي تجذب التمويل. ولفت ممثل اليمن إلى أن جزءاً من التمويل المخصص للتنمية الذي يصل إلى المنطقة لا يُستثمر في التنمية ولا في خلق فرص العمل، لا سيما في البلدان التي تعاني من الصراعات، بل يُستثمر في أغراض إنسانية كإعادة الإعمار ومساعدة النازحين. وعلقت ممثلة السودان تراجع الاستثمارات نتيجة فرض قوانين أو تدابير حمائية، رغم أهمية هذه التدابير لتجنب الممارسات الضارة، وبيّنت أن فرضها يجب أن يستهدف تشجيع الاستثمار الذي يصب في صالح التنمية. وطلب ممثل موريتانيا إلى الإسكوا تنظيم ورش تدريبية في موضوع التهريب الضريبي وتهريب الأموال، وإبراز معالم التعامل البيئي تشجيعاً للاستثمارات البيئية. وأشار ممثل دولة فلسطين إلى أن الاحتياجات تختلف بين بلدان المنطقة حسب خصائص كل بلد من حيث تركيبته الاقتصادية ومحددات التنمية فيه، وتفرض نفسها على آليات التمويل. ورأى أن الدراسة أغفلت مقوم المساهمة المجتمعية في تمويل التنمية، ومن ضمنها مؤسسات الوقف التي تعتبر من الجهات الممولة الرئيسية للتنمية من خلال النظر في خيارات استقطاب الإمكانات الوطنية. وركز ممثل الأردن على أهمية اعتماد آليات بديلة عن المساعدات الإنمائية وغيرها من المنح، كاستخدام القطاع الخاص والآليات المنتجة. واعتبر أن إرادة الدول هي عنصر أساسي لتفعيل التعاون الإقليمي لتلافي تهريب الأموال والتهريب الضريبي. فإذا ما توفرت، يمكن التحاور مع المجتمع الدولي للتمييز ما بين المساعدات الإنسانية والمساعدات الإنمائية. وأشار كذلك إلى أن الدراسة أغفلت قضية التجارة البيئية.

20- وفي معرض الرد، أشار ممثل الأمانة التنفيذية إلى أن التكامل الإقليمي جزءٌ أساسي من التنمية في المنطقة العربية، حيث يجب ألا يكون على حساب التكامل الدولي، كي لا تنعزل المنطقة عن باقي مناطق وبلدان العالم، لا سيما وأن العالم أصبح قرية واحدة. وأشار إلى قصور في مقومات التكامل والاندماج، حسب المؤشرات، فما يمكن إنتاجه في المنطقة العربية وبيعه فيها لا يتجاوز ثلث ما تستورده. وأكد على أهمية التنوع في موضوع الاستثمار، وعلى ضرورة إعطاء الأولوية للاستثمار العربي المشترك دون الركون إلى الاستثمار الدولي. وفيما يتعلق بالتجارة البيئية، أشار إلى أنها قضية إقليمية لا تتعلق ببلد محدد، وأنها تحتاج إلى قرارات إقليمية. وفي موضوع الاحتياجات الإنمائية المختلفة بين بلد وآخر، أشار إلى أن الإسكوا تُعدُّ دراسة قائمة على نموذج في الاقتصاد الكلي لمعرفة احتياجات كل بلد من التمويل من أجل تحقيق كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الأهداف مترابطة، وأن التقدم المحرز في تحقيق أي منها يساهم في تعزيز تحقيق أهداف أخرى.

2- مبادرة الحزام والطريق: ماذا تحمل للمنطقة العربية  
(البند 7 من جدول الأعمال)

21- عرض ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة ESCWA/C.5/2019/CRP.2-E/ESCWA/S-6/7، مبادرة الحزام والطريق الصينية بمكوناتها: الحزام الطرقي والطريق البحري. فتطرق إلى أثر المبادرة على التجارة العالمية من خلال ازدياد حجم التجارة، وموقف الأمم المتحدة الإيجابي منها؛ وإلى ما تحمله من فرص ومخاطر بالنسبة للمنطقة العربية وأثرها الحالي والمحتمل عليها، مع التركيز على كيفية تعزيز استفادة الدول العربية منها. وحدد دور الإسكوا في هذا المجال، من خلال إدراج هذه المشاريع ضمن رؤية متكاملة لدور النقل المتعدد الأنماط في ربط الدول ببعضها البعض وبالمناطق والعالم. وأشار إلى أهمية التعاون مع جامعة الدول العربية للتوصل إلى موقف موحد من المبادرة يضمن التوازن بين مصالح الجهتين، الصينية والعربية.

22- وفي معرض النقاش أفاد ممثل مصر بأن المبادرة ستؤدي إلى زيادة أنواع معينة من التجارة. ودعا إلى بلورة موقف عربي موحد، وإلى تطويع المبادرة بما يخدم مصالح الدول العربية. وثمن ممثل الكويت جهود الإسكوا في هذا المجال، ودعا الدول العربية إلى الاستفادة منها. وقدم ممثل الإمارات العربية المتحدة ملاحظات على الوثيقة، واعتبر أن المبادرة لا تُختزل في خرائط، وأنها مفتوحة على التطوير. ورأى أن الدراسة لم تنوه بالجانب الاستثماري للدول العربية في مجالات متعددة في دول العالم، كما أنها لم تحدد منهجية العمل المقارنة لما قبل الانضمام وما بعده. واعتبر أنه لا ضرر من عقد اتفاقات ثنائية مع الصين، لأن انتظار التوافق تحت مظلة الجامعة يمكن أن يؤدي إلى تضييع فرص على الدول العربية. وطلب من الدول التي وقّعت مذكرات تفاهم مع الصين ولديها معطيات عن المبادرة أن تشاركها مع الدول العربية الأخرى. واستفسر ممثل الأردن عن الجهة التي تطلب توقيع مذكرات تفاهم ثنائية، أي الصين أم الدولة نفسها.

23- وفي معرض الرد، أكد ممثل الأمانة التنفيذية على أن النقل البحري هو الأقل كلفة، لكن تطوير مناطق الصين الداخلية يتطلب اعتماد النقل السككي لأنه أقل كلفة نظراً لابتعادها عن الشواطئ، ويختصر المدة الزمنية للنقل. وأشار إلى أن الإسكوا ستجري مسحاً شاملاً لتكوين رؤية عن المبادرة والبلدان العربية، ومن خلال هذا المسح ستحدد حجم الاستثمارات لبلد ما في الخارج. واعتبر أن العرض المقدم إنما هو عرض مبدئي لما جُمع من اتفاقات، ولما نشرته مؤسسات دولية مثل البنك الدولي، وأن الصين مهتمة بإقامة شراكات مع الجميع لدواع اقتصادية وثقافية واجتماعية. وفيما يتعلق بالمنتدى الاقتصادي بين الصين والبلدان العربية، لم تفلح جهود الجامعة العربية في توحيد الموقف العربي، وتستمر الدول في توقيع مذكرات تفاهم ثنائية، وفي ذلك مخاطر لا يمكن مواجهتها إلا إذا استطاعت الدول العربية أن تتوجه إلى الصين ككتلة واحدة. وأشار إلى غموض موقف الصين من حيث حدود المبادرة والمشاريع التي تنطوي عليها.

3- إصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية  
(البند 8 من جدول الأعمال)

24- قدمت ممثلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.2/2019/CRP.1-E/ESCWA/S-6/8، عرضاً عن إصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية. فأشارت إلى تزايد الجهود في هذا المجال في المنطقة العربية نتيجة للاضطرابات التي شهدتها في عام 2011، ما أدى إلى نتائج جيدة في البلدان ذات السياسات الهيكلية الجيدة، وإلى نتائج دون المطلوب في البلدان الأخرى. وأفادت بأن التحدي الأكبر الذي تواجهه الحكومات يكمن في تحديد المعايير الأساسية لإعادة التوزيع، أي إذا كان عليها أن تركز على الحاجة إليها، أم الحق فيها، أم القدرة على الاستفادة منها. وبينت أن النُظُم القائمة في المنطقة كانت مشرذمة وتفتقر إلى مرجعية توجّه

السياسات من منظور كلي شامل. وبعد ذلك، عدّدت مكونات نُظُم الحماية الاجتماعية، والنُهج التي تتبعها دول المنطقة في التعامل معها، وأولها التأمين الاجتماعي، فأفادت بأن الحكومات تواجه تحديين في هذا الصدد: الأول هو وجود قطاع اقتصادي غير نظامي كبير لا يساهم في المنظومات، والثاني قدرة منظومات التأمين على الاستدامة. وبالنسبة للمكون الثاني، وهو الرعاية الصحية، أوضحت بأن الحكومات كثيراً ما تلجأ إلى ضم الضمان الصحي إلى التقاعد لتشجيع المشاركة، إلا أن تدني جودة الخدمات الصحية العامة وشدة الطلب عليها لا يساعدان الفقراء ومتوسطي الحال على نيل حماية اجتماعية أفضل في مجال الصحة، وكثيراً ما يضطرون إلى الإنفاق من أموالهم الخاصة لاستكمال متطلبات العلاج والدواء.

25- وانتقلت ممثلة الأمانة التنفيذية بعدئذ إلى بيان المكون الثالث، وهو المساعدات الاجتماعية، فأشارت إلى أن التحديات فيه تشمل تحديد الفئات التي تعاني من الفقر، ونوع الدعم الذي تحتاج إليه كل فئة، ومستوى الدعم الذي ينبغي تقديمه. وأضافت أنه لا ينبغي إغفال تأثير الدعم على سوق العمل، بحيث لا تثبط المعونات الناس عن المشاركة فيه. وتناولت المكون الرابع، وهو الحوكمة، ويتطلب تنسيق جهود الحماية، وتفادي الازدواجية فيها. ثم انتقلت إلى المكون الخامس، وهو السجلات الوطنية التي تكمن أعظم فوائدها في إيضاح الهوية الاجتماعية في كل أسرة معيشية، ولا سيما في القطاع غير النظامي، وربط تلك الهوية مع السجلات الضريبية. ورأت أن المشكلة الأكبر في تلك السجلات هي كلفة إنشائها وتحديثها، وأن الحصول على سجلات شاملة يمثل تحدياً كبيراً. واستعرضت سيناريوهات متعددة يمكن اتباعها في نُظُم الحماية الاجتماعية، مع ما يوفره كل سيناريو من فرص وتحديات. وختمت بالتأكيد على أن دور نُظُم الحماية الاجتماعية إنما هو الحد من الفقر لا القضاء عليه، لأن هذا يجب الاضطلاع به في إطار السياسات الاجتماعية والاقتصادية الأوسع.

26- وفي معرض النقاش، تطرق ممثل دولة فلسطين إلى الفوارق بين متطلبات التأمين الاجتماعي وقدرة الدول. فرأى أن دور الحكومات ينحصر في دعم برامج التأمين الاجتماعي وتوجيهها، ولكن لا يمكنها أن تفرض على الناس الالتحاق بهذه البرامج. وفي هذا الشأن، أشار إلى حالة فريدة شهدها بلده لم تغطها الوثيقة الموزعة، وتمثلت في عدم رغبة العاملين وأصحاب العمل في الالتحاق بمنظومة الضمان الاجتماعي نتيجة لارتفاع كلفتها على أصحاب العمل ولعدم ثقة العاملين بها، وتساءل عما يمكن للحكومات فعله في هذه الحالة. وتناولت ممثلة السودان مسألة الضرائب كوسيلة لتمويل نُظُم الحماية الاجتماعية، فشددت على أن النُظُم الضريبية القائمة تفرض العبء الأكبر على الفقراء. وتساءلت أيضاً عن آلية المساعدة الأمثل، إن كانت إرسال التحويلات النقدية أم دعم المشاريع الصغيرة. وأكد ممثل اليمن بأن القطاع غير النظامي يمثل تحدياً كبيراً، وأن التحويلات النقدية التي يمكن لبلد مثل بلده أن يقدمها للفقراء غير كافية، بصرف النظر عما إذا كانت من خزينة الدولة أم مساعدات من الجهات المانحة.

27- وفي معرض الرد، شددت ممثلة الأمانة التنفيذية على أنه لا أصحاب العمل ولا العاملين يرغبون في تسديد الاشتراكات، حتى في البلدان المتقدمة، لأنهم لا يرون الفائدة المباشرة للإنفاق عليها. وأضافت أن الحكومة تلجأ إما إلى ضم التأمين الصحي إلى الاجتماعي، لأن المشتركين يرون في التأمين الصحي فائدة مباشرة فيلتزمون به؛ وإما إلى فرض غرامات ثقيلة على المتخلفين عن تسديد الاشتراكات. وأيدت الرأي القائل بأن الفقراء يتحملون عبئاً كبيراً من تسديد الضرائب، ولا سيما غير المباشرة، مشددة على أن السياسات الضريبية ينبغي ألا تكون بمعزل عن السياسات المالية. وبشأن مسألة آلية المساعدة الأمثل، رأت أن دعم المشاريع الصغيرة، المعرضة نسبة كبيرة منها إلى الفشل كما يتضح من تجارب بلدان المنطقة، لا يُغني عن التحويلات، سواء كانت نقدية أم عينية. وأكدت على إشكالية القطاع غير النظامي في المنطقة، مشيرة إلى أن الأوضاع الاجتماعية لهذا القطاع لم تتل قسطاً كافياً من الدراسة. وفيما يتعلق بعدم كفاية التحويلات النقدية، ردت بأن التحويلات الثابتة، وإن كانت قليلة، توفر حداً أدنى من المساعدة، ولكن المساعدة الاجتماعية لا يمكن أن تعوض عن إخفاق الهياكل الأساسية الاجتماعية، ولذلك فالسياسة الاجتماعية لا تقل أهمية عن المساعدة الاجتماعية.

4- الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي  
وآليات الشعب الفلسطيني للتكيف والصمود  
(البند 9 من جدول الأعمال)

28- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-6/9، عرضاً حول التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي. وتضمن العرض لمحة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية، فأفاد ممثل الأمانة التنفيذية بأن سلطة الاحتلال تستهدف إحكام السيطرة على الأرض وإضفاء الطابع الرسمي على هذه السيطرة من خلال زيادة عمليات الشروع في بناء المستوطنات. وأضاف بأن الممارسات تشمل أيضاً اعتماد سياسات تُفضي إلى تهجير الفلسطينيين كالتشريد القسري والنقل إلى المناطق السكنية البديلة وهدم المنازل والمنشآت، علاوة على القمع الممنهج، بما في ذلك الإفراط في استخدام القوة والاعتقال التعسفي وفرض العقاب الجماعي. وتطرق، بعد ذلك، إلى التطورات التشريعية المرتبطة بالاحتلال وتعامل الدولة الإسرائيلية مع الأرض الفلسطينية المحتلة، مستعرضاً أهم هذه التشريعات، ومؤكداً بأنها ترمي إلى التأثير على وضع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وترسيخ سيطرة إسرائيل عليها. ثم تناول أهم الآثار الاقتصادية والاجتماعية لسياسات الاحتلال، مشدداً على أنها تُفضي إلى تدهور في الظروف المعيشية للفلسطينيين يفاقمه أوجه القصور الكبيرة في الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة، وإلى ركود في النمو الاقتصادي لا سيما في قطاع غزة جراء الحصار، وإلى تزايد في نسب الفقر والبطالة وانعدام الأمن الغذائي، علاوة على الحرمان من خدمات التعليم والرعاية الصحية.

29- ثم تناول الآليات التي تسعى من خلالها الأسر الفلسطينية للتكيف والصمود، موضحاً بأنها تشمل إجراءات واسعة تتراوح بين تقليص الإنفاق والاستهلاك وتفعيل الموارد المتاحة من رأس المال الاقتصادي والبشري. وخُصص إلى أن هذه الآليات إما أنها ترمي إلى الحد من تأثير سياسات الاحتلال، أو إيجاد بدائل تسمح باستمرار أداء المجتمع ومؤسساته لدورها بالحد الأدنى المتاح. وعدّد باقتضاب العوامل المؤثرة في هذه الآليات، التي تشمل السياسة العامة للحكومة الفلسطينية، والسياسات الإسرائيلية التي أدت إلى نمو أولويات ذات طابع مناطقي، والاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي. وختم باستعراض نماذج للآليات التي يمكن التعويل عليها على المدى البعيد كالتكافل الاجتماعي.

30- ونوّه ممثلو الدول الأعضاء بجهود الإسكوا في رصد ممارسات الاحتلال وكشف تداعياته في المحافل الدولية، وأعربوا عن رغبتهم في استمرار هذه الجهود.

5- الاستعراض والتقييم الإقليمي لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً  
على اعتمادهما في البلدان العربية  
(البند 10 من جدول الأعمال)

31- قدم ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/C.7/2019/5-E/ESCWA/S-6/10، عرضاً حول الاستعراض والتقييم الإقليمي لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في المنطقة العربية، استهله بالتطرق إلى مفاهيم الاستعراض والتقييم، مشيراً إلى أن الإسكوا تتعاون مع جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في تلقي التقارير الوطنية وتوحيدها في تقرير الاستعراض الإقليمي. وأفاد بأن الإسكوا، علاوة على شراكاتها التقليدية في عملية الاستعراض والتقييم، أفسحت خلال هذه الدورة المجال أمام شراكات جديدة أوسع مع منظمات ومؤسسات عديدة. ومن ثم، عدّد المراحل التي مرت بها عملية إصدار التقرير الإقليمي، وما اضطلعت به الإسكوا من أنشطة في دعم الدول العربية لوضع تقاريرها الوطنية. وبيّن بأن هذه الأنشطة تشمل ورشة عمل إقليمية حول المبادئ

التوضيحية لإعداد الاستعراضات الإقليمية، عُقدت في بيروت يومي 15 و16 كانون الثاني/يناير 2019، والمؤتمر العربي رفيع المستوى حول التقدم المحرز في إعلان ومنهاج بيجين الذي عُقد في عمّان في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 وصدر عنه إعلان عربي تضمن عدداً من التوصيات. وأكد بأن التقرير الإقليمي استند في بياناته إلى التقارير الوطنية والاستعراضات الوطنية الطوعية. وأوضح أيضاً بأن التقرير غطى إنجازات الدول الأعضاء خلال الفترة السابقة، وأولوياتها خلال الفترة المقبلة لتوجيه عمل مركز المرأة في الإسكوا، واستعرض هذه الأولويات. وختم بالتطرق إلى أهم التوصيات التي خلص إليها المؤتمر العربي رفيع المستوى المشار إليه سابقاً.

32- وفي معرض النقاش، أشار ممثل موريتانيا إلى أن بلده قدم التقرير إلى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، علاوة على الإسكوا، مستفسراً عن تنسيق الإسكوا مع اللجان الإقليمية الأخرى بهذا الشأن لنفاذي ازدواجية التعهدات مع البلدان التي لديها عضوية في أكثر من لجنة إقليمية. وتناولت ممثلة العراق تقرير بلدها الوطني، وأفادت بأنه ركّز على النساء النازحات، ورأت بأنه من الضروري أن تُدرج هذه المسألة ضمن أولويات مركز المرأة في الإسكوا، لا سيما وأن عدة بلدان في المنطقة إما تمر بحالة نزاع أو خرجت من النزاع لتوها. وأعرب ممثل دولة فلسطين عن رغبته في الاطلاع على التقرير الإقليمي للتعرف على منهجية قياس التقدم المحرز في المنطقة. وأبدى شواغلاً بشأن العلاقة بين أولويات عمل مركز المرأة والتوصيات التي خرج بها الإعلان العربي، موضحاً بأن الأولويات كان ينبغي أن تتضمن، بناءً على التوصيات، القوانين والتشريعات والاستراتيجيات الوطنية، والمعلومات والبيانات.

33- وفي معرض الرد، أكد ممثل الأمانة التنفيذية بأن الإسكوا تعاونت مع موريتانيا مباشرة في وضع تقريرها الوطني، وبأن المسؤولين في موريتانيا أفادوا بأن نفس التقرير سيقدم لكلا اللجنتين الإقليميتين. وأضاف بأن تقديم التقرير إلى لجننتين ليس محصوراً في موريتانيا وحدها، بل يشمل بلداناً أخرى كالجرائم. وخلص، في هذا الإطار، إلى أن ذلك لا يشكل فيه لأن جميع التقارير تصب في تقرير عالمي موحد. وبالنسبة إلى الأولويات، تطرق إلى آلية العمل من أجل عمليات الاستعراض والتقييم، مبيناً بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي يُصَدِرُ بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، استبياناً يُعمَّم على اللجان الإقليمية التي تقدم التدريب للدول الأعضاء فيها للإجابة عليه. وشدد على أن تلك الأولويات كلها تتقاطع وتتضمن القوانين والاستراتيجيات والمعلومات، مبيناً أن الآليات الوطنية تلك ينبغي أن ترمي إلى تعميم منظور المساواة بين الجنسين في المؤسسات العامة، وأن مهمة الإسكوا تكمن في المساعدة على ذلك. ورداً على اقتراح ممثلة العراق، أكد بأن التوصيات تطرقت إلى النساء النازحات، وأوضاع المرأة أثناء النزاع وبعده. وختم بالإشارة إلى أن التقارير الوطنية والإقليمية، علاوة على الإعلان الإقليمي، جميعها منشورة على موقع الإسكوا الإلكتروني.

#### 6- قضايا تغيّر المناخ: التطوّرات الإقليمية والدولية (البند 11 من جدول الأعمال)

34- قدّمت ممثلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-6/11، عرضاً حول مجريات الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ (مدير، من 2 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2019). فبدأت بالتذكير بأهم ما ورد في اتفاق باريس (2015)، وخلصت إلى أنه، بدلاً من إحراز تقدّم في تنفيذ متطلبات الاتفاق وما تضمنته من تعهدات، فالمؤشرات تدل على تراجع في ذلك، ولا سيما في المنطقة العربية. واستعرضت أوضاع تنفيذ الاتفاق في المنطقة العربية على صعيد العمل المتعلق بتخفيف آثار تغيّر المناخ والتكيّف مع تلك الآثار، وتناولت مواقف البلدان العربية إزاء مفاوضات تغيّر المناخ والمساهمات المحدّدة وطنياً، وتوقفت عند أنشطة الإسكوا في هذا المجال، تحضيراً للدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر الأطراف، على غرار ورشة العمل الإقليمية الثانية عشرة (بيروت يومي 7 و8 نيسان/أبريل 2019) والثالثة عشرة

(القاهرة، من 3 إلى 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2019). وأشارت إلى تعاون الإسكوا مع المجموعة العربية لمفاوضات المناخ، لا سيما في بناء إمكانات المفاوضين العرب.

35- وتطُرقت إلى مسألة تمويل العمل المناخي، منوهةً بحصول كل من البحرين ودولة فلسطين على ذلك التمويل، غير أنها شددت على أن ذلك لا يزال دون المستوى المطلوب، وأن التمويل يركز على الحد من تغيُّر المناخ لا التكيُّف مع آثاره، مع أن المنطقة العربية تحتاج إلى تمويل التكيُّف، ويستند إلى القروض لا المنح ما يحد من جهود تحقيق التنمية المستدامة. ثم انتقلت بعد ذلك إلى الحديث عن المركز العربي لسياسات تغيُّر المناخ في الإسكوا، فعدّدت ركائز عمل المركز، واستعرضت مختلف الأنشطة التي اضطلع بها خلال الفترة من كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

36- وأعرب ممثلو الدول الأعضاء عن تقديرهم لجهود الإسكوا في دعم العمل المناخي في البلدان العربية، وعن تطلعهم إلى مزيد من التعاون خلال الفترة المقبلة.

#### 7- مرصد أهداف التنمية المستدامة (البند 12 من جدول الأعمال)

37- قدّمت ممثّلة الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-6/12، عرضاً حول مرصد أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية الذي أعدته الإسكوا. واستهلّت العرض بالإشارة إلى أن المرصد يقدم للمستخدمين، وبطريقة سلسة، صورة واضحة عن التقدم المحرز في المنطقة في كل هدف من أهداف التنمية المستدامة ومؤشراته وغاياته، ويرصد على فترة سنوات عدة التطورات والمعدلات في المنطقة عموماً وفي كل بلد من بلدانها ليستكمل بوابة البيانات التي أنشأتها الإسكوا أيضاً. وأفادت بأن المؤشرات التي يغطيها المرصد إنما اختيرت حسب أولويات كل بلد، مضيفة بأن تلك الأولويات تحددها السياسات العامة، وأن قياسها استُكمل بمؤشرات بديلة. واستعرضت الجهود التي بُذلت وستبذل لإنشاء المنصة الإلكترونية للمرصد، مبيّنة بأن إنشاء المرصد يتألف من مراحل عدة، والمعروض هو المرحلة الأولى التي تقدم نبذة عن المنطقة العربية. وأكدت بأن المرصد سيُيسر تحديد مكامن القوة والضعف في إنتاج بيانات المؤشرات في المنطقة، فيتيح للإسكوا تحديد استراتيجية بناء القدرات مع الهيئات المتخصصة. ثم قدمت عرضاً توضيحياً لوظائف المرصد، شمل بيان نتائج مقارنة لبلدان عدة في المنطقة تظهر من خلاله طريقة استخدام المرصد.

38- وأضافت الأمانة التنفيذية، من جهتها، بأن المرصد يقدم أيضاً بيانات مصنفة بحسب مجموعات البلدان، وأفادت بوجود 573 مؤشراً للتنمية المستدامة، ومشددة على أنه ما من دولة استوفت بيانات تلك المؤشرات. وتطُرقت إلى تفاوت دول المنطقة في توفير البيانات، مشيرة إلى أن النقص في البيانات يتراوح بين 4 في المائة من المؤشرات و56 في المائة، وخُصت إلى أن النقص يعني بأن ما من بلد استكمل المتطلبات في هذا الإطار، لأن جمع البيانات من معايير تحقيق التنمية المستدامة، فلا يكفي بذل الجهود من دون وجود بيانات دقيقة. وأكدت أن مهام الإسكوا تشمل مساعدة البلدان في جمع تلك البيانات، وأن هذا عمل كبير وأساسي يتطلب الكثير من الجهد والتعاون خاصة وأن الموعد المحدد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة يقترب. وأضافت بأن المرصد سيُتيح منظوراً وطنياً لكل بلد يوفر على بلدان المنطقة ما يتطلبه تطوير مرصد وطني خاص بها من جهد ووقت ومال. وختمت بأن المتوقع هو أن تستكمل الإسكوا بقية مراحل إنشاء المرصد بحلول موعد المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2020 في نيسان/أبريل.

39- وأشاد ممثلو الدول بالمرصد، مُعربين عن تقديرهم لجهود الإسكوا في إنشائه. وتطرق ممثل موريتانيا إلى تجربة بلده في تقديم استعراضه الوطني الطوعي، فأشار إلى أن الاستعراض غطى أكبر عدد ممكن من الأهداف، واستند في ذلك إلى الإحصاءات الوطنية. وأفاد بأن موريتانيا ستجري المزيد من المسوح في المستقبل القريب، مضيفاً بأن بلده يواجه تحديات في جمع البيانات على الصعيد المحلي، وطلب من الإسكوا التعاون والمساعدة في ذلك. وطرح ممثل العراق أسئلة عدة، أولها حول "الهيئات المتخصصة" في عرض الأمانة التنفيذية، إن كان المقصود بها الأجهزة الإحصائية في الدول أم المنظمات الدولية، وحول المقصود بالمقاصد التي يعرضها المرصد، إن كانت تلك المقررة وطنياً أم العالمية المقررة في الأطر الدولية. واستفسرت أيضاً حول ما إذا اضطلعت الإسكوا بإشعار الدول الأعضاء بالمؤشرات الناقصة لديها لاستكمال المرصد، وإن كانت الإسكوا تعتزم الاستعانة بتقارير رصد التقدم المحرز التي وضعتها الدول على الصعيد المحلي من أجل المزيد من البيانات.

40- واقترح ممثل مصر على الأمانة التنفيذية إيفاد خبراء إلى الدول التي تواجه نقصاً شديداً في البيانات، ورأى أن ذلك سيتيح فرصة للتفاعل مع الأطراف الوطنية المعنية بجمع البيانات وإنتاجها، والتعرف على المشاكل التي تعترض أنشطتها، وتحديد أوجه المساعدة التي يمكن للإسكوا تقديمها. واستفسر أيضاً عن الدول الأعضاء في أكثر من هيئة إقليمية، كمصر، مشيراً إلى أن تفاوت تصنيف مصر، من حيث جمع البيانات، في نتائج مرصد الإسكوا ودراسات الهيئات الإقليمية الأخرى، ومطالباً بتوحيد المقاييس والتنسيق مع اللجان الأخرى في هذا الإطار. وتوقف ممثل اليمن عند إشكالية تعدد مصادر البيانات بين وطنية رسمية ودولية قد تتضارب معها، مشيراً أيضاً إلى أن الأجهزة الوطنية الرسمية قد تواجه المشاكل والتحديات، كما هو الحال في بلده حيث توقف إنتاج البيانات في عام 2015 بسبب ظروف الصراع. وشدد ممثل دولة فلسطين على وجوب إجراء المقارنات بين بلدان المنطقة ككل، لا الاكتفاء بالمقارنات ضمن مجموعات البلدان، ورأى أن ذلك سيعين الدول على تحديد المجالات التي هي أدنى فيها من معدلات المنطقة. كما أشار إلى أن المرصد، بصورته الحالية، يتيح تقارير إحصائية فقط، مقترحاً فتح مسارات فيه تبيين الدروس المستفادة وقصص النجاح بما يتيح تبادل الخبرات بين بلدان المنطقة.

41- وفي معرض الرد، تطرقت ممثلة الأمانة التنفيذية إلى تدفق البيانات، وسبب ظهور بعضها وعدم ظهور البعض الآخر، فذكرت بأن خطة عام 2030 تُولي الدول مسؤولية جمع البيانات الإنمائية ونشرها وفقاً للمعايير الدولية وتعزيزها بالبيانات الوصفية. وبعد أن استعرضت بإيجاز أشكال البيانات التي تتضمنها قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، أشارت إلى أن الوكالات المتخصصة توائم البيانات بما يتيح المقارنة بين البلدان. وخأصت، في هذا الصدد، إلى أن المشكلة في البلدان العربية هي أن البيانات، في أحيان كثيرة، تتوفر ولكن إما لا تحسب وفقاً للمعايير العالمية، أو لا توضع لها بيانات وصفية. وأضافت بأن البلدان تضطلع بتصنيف البيانات، حتى ولو كان ذلك بالحد الأدنى (أي حسب نوع الجنس والموقع الجغرافي والفئة العمرية)، ولكن لا تنشرها بهذا التفصيل، مع أن التصنيف هو أحد أهم عناصر بلوغ أهداف التنمية المستدامة. وتطرقت، في هذا السياق، إلى دراسة حالة تجربتها الإسكوا في الأردن بالتعاون مع وزارة التخطيط ودائرة الإحصاء العامة، وبيّنت أن الدراسة أظهرت وجود عدد من المؤشرات لم تُجمَع عنه بيانات أصلاً، ومؤشرات أخرى جُمعت بياناتها ولكن عددها قليل، ومؤشرات أخرى لم تُجمَع بياناتها إلا مرة واحدة. وأفادت بأن ذلك يتطلب وضع ثلاث استراتيجيات لكل حالة من هذه الحالات، واحدة تتيح نشر المتوفر، وأخرى لجمع غير المتوفر، وثالثة لتعزيز البيانات التي لا تلي المعايير.

42- ثم تناولت حالة البلدان التي تمر بنزاعات ولا يمكنها إجراء المسوح، مبيّنةً بأن تلك البلدان يمكنها الاعتماد، بالحد الأدنى، على السجلات الإدارية، لا سيما وأن 60 في المائة من بيانات أهداف التنمية المستدامة المتوفرة حتى الآن تُصدّر عن تلك السجلات. وأشارت إلى أن الإسكوا، كوسيط بين الوكالات الدولية المتخصصة والدول الأعضاء في المنطقة، تضطلع بإجراء ورش عمل تجمع تلك الأطراف المعنية، حتى تساعد الدول التي

تواجه ضعفاً في جمع البيانات ونشرها على التعرف على مكامن ذلك الضعف، والتغلب عليها. وأضافت بأن المرصد يساعد على تحديد المشاكل ولكن المطلوب أولاً هو توزيع البيانات على نحو صحيح. وبالنسبة إلى التضارب بين النتائج الإحصائية الوطنية والنتائج التي تُصدرها المصادر العالمية، أجابت بأن النظم الإحصائية الوطنية تنشر البيانات بصورة أولية، وأحياناً لا تستكمل حسابها وفقاً للمعايير الدولية، فتلجأ المنظمات الدولية إلى تدارك النقص إما من خلال النمذجة أو عبر بيانات من مصادر أخرى. وبالنسبة إلى المقاصد، أكدت بأن الإسكوا تعتمد المقاصد الدولية، ولكنها أضافت بأن الاستعانة بالمقاصد الوطنية مفيد للمقارنة بين الصعيدين الوطني والإقليمي، والتوصل إلى مواضع الأولوية لدى الدول.

43- وأكدت الأمانة التنفيذية بأن هدف المرصد ليس فقط تحديد النواقص لدى الدول، بل بناء إمكاناتها، وبأن الإسكوا ستضطلع بوضع قائمة باحتياجات كل دولة من الدول الأعضاء ومساعدتها في تلبيتها من خلال فريق الإسكوا. وأفادت بأن المشكلة في العديد من البلدان هي وجود بيانات لديها دون نشرها، ما يعيق رسم صورة أوضح عن وضع تلك البلدان، وشددت على أن الإسكوا تسعى إلى تشجيع الدول الأعضاء على الأخذ بزمام المبادرة في هذا الإطار. وأوضحت بأن المرصد يتيح فعلاً لكل بلد المقارنة مع البلدان الأخرى، وكذلك على الصعيد الإقليمي، ويرمي إلى الوصول إلى المقارنات على الصعيد العالمي، مضيفاً بأن إجراء المقارنات مع البلدان الأفضل في العالم في كل مجال يتيح للدول الأعضاء التعرف على مدى قربها مما بلغته تلك البلدان. وأشارت إلى استعانة الإسكوا بالذكاء الاصطناعي في تحديد أولويات البلدان بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال أداة "استشارة" التي تقرأ الاستعراضات الوطنية الطوعية وتستخلص منها تلك الأولويات. وتناولت مسألة التضارب بين البيانات الوطنية والبيانات التي تصدرها الهيئات الدولية، وأفادت بأن الإسكوا، ككل هيئات الأمم المتحدة، توائم البيانات الوطنية مع بيانات الدول الأخرى وفقاً للمعايير الدولية، لأن منظور الإسكوا دولي وإقليمي ما يتطلب توحيد المعايير.

44- وبالنسبة إلى تفاوت تصنيف البلدان من حيث جمع البيانات، كما في حالة مصر، أكدت الأمانة التنفيذية بأن الإسكوا تستند في تصنيفها إلى أحدث البيانات التي تصدرها المؤسسات الإحصائية، وترتكز في ذلك على علاقة وطيدة استمرت على مدى فترة طويلة مع تلك المؤسسات. وأفادت بأن الإسكوا تعتزم التواصل مع الدول الأعضاء بشأن البيانات غير المتاحة، على الأقل من حيث سنة الأساس، وهي سنة 2015 التي أطلقت فيها خطة عام 2030. وشددت على أن الممارسات المثلى في غاية الأهمية، وأفادت بأن شمول إنجازات الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة سيثري المرصد.

## الفصل الرابع أعمال اللجنة وهيئاتها الفرعية

### ألف- تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها (البند 13 من جدول الأعمال)

45- استعرض مُمثلاً الأمانة التنفيذية تقارير ثلاث هيئات فرعية للجنة عقدت دوراتها في الفترة الفاصلة بين الاجتماع السادس للجنة التنفيذية والدورة الاستثنائية السادسة للإسكوا، وهي تقرير لجنة الطاقة عن دورتها الثانية عشرة E/ESCWA/C.3/2019/14/Report وتقرير لجنة الموارد المائية عن دورتها الثالثة عشرة E/ESCWA/C.4/2019/11/Report وتقرير لجنة التنمية الاجتماعية عن دورتها الثانية عشرة E/ESCWA/C.2/2019/9/Report وقدّم أهم النتائج والتوصيات الواردة في هذه التقارير.

46- واعتمدت اللجنة التوصيات المُدرّجة في التقارير الثلاثة.

### باء- التقدم المحرز في إصلاح الإسكوا والخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021 (البندان 14 و 16 من جدول الأعمال)

47- استعرضت الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقتين E/ESCWA/S-6/14 و E/ESCWA/S-6/16، العملية الإصلاحية الجارية في الإسكوا، التي تأتي في سياق عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة بكاملها، مع فارق أن العملية على نطاق المنظومة تنطوي على إصلاحات هيكلية في حين أن عملية إصلاح الإسكوا تنطوي على إصلاحات جذرية لأنها تطال، إلى جانب الإصلاحات الهيكلية، منهجيات العمل. وشددت على حتمية إجراء الإصلاحات في سياق التغيّر السريع في العالم وفي الدول الأعضاء ومواكبتها للتطورات التكنولوجية، وللقضايا والتحديات التي تزداد تعقيداً في المنطقة العربية. أما الهدف الأساسي من هذا الإصلاح الجذري فعبّرت عنه الإسكوا في رؤيتها الجديدة "ازدهار البلدان كرامة الإنسان" ولا سيما خدمة المواطن العربي من خلال خدمة الدول الأعضاء بشكل أفضل لتحقيق الخطط التنموية الوطنية وخطة عام 2030. ومن أهداف الإصلاح داخلياً مواكبة الأنظمة الحديثة في الإدارة، وتخفيف العبء البيروقراطي، وتمكين الموظفين.

48- وقدمت الأمانة التنفيذية مجالات العمل الجديدة التي ستضطلع بها الإسكوا ضمن 6 برامج فرعية بدلاً من 7 وشرحت المنطق الذي يسوّغ التغييرات المقترحة. وقد اعتمدت الإسكوا نهج مجموعات العمل المترابطة (clusters) عوضاً عن العمل ضمن الشُعَب المخصصة لكل برنامج من البرامج الفرعية. وأفادت الأمانة التنفيذية أن القضايا المعقدة والمتشعبة والمترابطة التي تعمل الإسكوا عليها، تفرض تغيير طريقة العمل واعتماد آلية ديناميكية فعالة من خلال قابلية تكوين فرق عمل من موظفين من اختصاصات وخبرات مختلفة حسب موضوع المشروع قيد التنفيذ. ويتيح هذا التغيير مزيداً من المرونة للإسكوا من خلال تمكين الكفاءات وعدم حصرها في مجال معين، بل فتح المجال أمامها للدخول في مشاريع مختلفة لخدمة الدول الأعضاء. أما معيار النجاح في هذه الإصلاحات فهو أن تصبح الإسكوا المقصد الأول للدول الأعضاء.

49- وأوضحت الأمانة التنفيذية أن إصلاحات المنظومة تُعنى بخمس قضايا: التنسيق بين منظمات الأمم المتحدة؛ المعرفة التي تنتجها الأمم المتحدة وكيفية تقديمها إلى الدول الأعضاء وكيفية تفعيل دور الخبراء بشكل يسمح بتحقيق أقصى استفادة ممكنة؛ كيفية تنسيق البيانات والإحصاءات وتفعيلها؛ خفض الأعباء المالية؛ كيفية إعداد تقارير تغطي عمل جميع المنظمات على مستوى كل منطقة وتقديمها إلى الجمعية العامة. وأشارت إلى أن الإسكوا تقود عملية الإصلاح في مجالي المعرفة والبيانات. وعرّفت الأمانة التنفيذية بمشروع "منارة"، وهو عبارة عن منظومة فكرية تقدم المعلومات والمعارف، وتتيح منصات للتدريب والتعليم بالعربية، وتخترن السياسات والخبرات لخدمة صانعي السياسات. وفي موضوع تخفيض التكاليف، أشارت إلى أن بيت الأمم المتحدة في بيروت عاد ليحتضن وكالات وهيئات للأمم المتحدة غير الإسكوا. ومن أهداف العملية الإصلاحية أيضاً انتقال دراسات الإسكوا من كتيبات إلى أدوات تفاعلية للسياسات قائمة على المحاكاة. وباستطاعة الدول أن تستخدم السيناريوهات الناتجة من المحاكاة، على ضوء احتياجاتها وخصائصها، في دراسة أي إجراء تنوي اتخاذه أو تقترحه عليها المنظمات المانحة قبل الأخذ به.

50- وفي معرض النقاش، بارك ممثل اليمن الإصلاحات الجذرية واستفسر عن مؤشرات القياس التي تُعتمد، طالباً عدم الاكتفاء بمؤشرات كمية بل اعتماد مؤشرات تقيس أثر المنجزات. وأعرب ممثل المغرب عن دعم بلده للعملية الإصلاحية. واستوضح ممثل موريتانيا عن مدى الصلاحية التي تتمتع بها الإسكوا للقيام بهذا الإصلاح الجذري في ظل الثوابت التي ينبغي الالتزام بها على صعيد المنظومة ككل. واستفسر ممثل دولة فلسطين عن

التحديات التي تعوق تنفيذ الإصلاحات وعن خطة إدارتها بشكل سليم، مشيراً إلى أن إعادة بناء الفرق هي التحدي الرئيسي، بالإضافة إلى إدارة الوقت والعملية، ولا سيما أن أعضاءها ينتمون إلى خلفيات مختلفة. وسأل إلى أي مدى لم يكن التغيير مجرد عملية تجميع بل ينبع من رؤية فيها أفكار جديدة للإسكوا، ولا سيما في ضوء التقاطع الواضح في النتائج المحددة لعدد من المجموعات، واستفسر عن دور وحدة دعم القرارات. وسأل ممثل موريتانيا عن إشكالية تقييم الأداء الشخصي في المجموعة الواحدة، وعن كيفية تأمين أي موارد إضافية قد يتطلبها الإصلاح.

51- في معرض الرد، أشارت الأمانة التنفيذية إلى أن البرامج وُضعت بناءً على رؤية الإسكوا ورسالتها. ويتطلب ذلك بُنية تتيح التنمية الشاملة والازدهار الاقتصادي والاستقرار، لا يمكن أن تكون من دون إدارة مستدامة للموارد الطبيعية، وفكرٍ عن استخدام التكنولوجيا. والهيكلية الجديدة هي عملية إدماج على ضوء الاحتياجات والموارد، وليس مجرد عملية تجميع، إذ أن التغيير كان على أساس الروابط فيما بين البرامج. وقد استوجب ذلك الدخول في أسلوب العمل وعدم الاكتفاء بالتغيير في الهياكل. أما عن حدود العملية الإصلاحية في ظل ثوابت منظمة الأمم المتحدة، فأشارت الأمانة التنفيذية إلى أنها بحاجة إلى موافقة الدول الأعضاء ما يؤدي إلى جمع صلاحياتها مع صلاحيات الدول. وأشارت إلى أن معارضة الإصلاح أمرٌ طبيعي، وقد أطلقت مجموعة من الحوارات مع الموظفين. واسترشدت العملية الإصلاحية بجهود فريق عمل أنشئت لهذه الغاية، وباستبيانات ومسوح لآراء الموظفين حول الإصلاح، وبتقييم أداء بعض البرامج، مشيرة إلى أن المعارضة الأكبر كانت فيما يتعلق بتغيير طريقة العمل. وأعلنت أن أسلوب العمل الجديد سيُطبق على برنامج عمل 2020. وأشارت إلى إنشاء الإسكوا قاعدة بيانات للمواهب يحدد فيها الموظفون قدراتهم في مجالات من خارج اختصاصهم للاستعانة بهم عند الاقتضاء. ورأت أن تقييم المشاريع يجب أن يكون على أساس صلتها باحتياجات الدول وإمكانية استفادتها منها. فالهدف ليس إنتاج الفكر وحسب مهما كان مهماً، إنما خدمة الدول به. وأشارت إلى أن الحوار مفتوح في المنظمة لممثلي الدول الأعضاء والموظفين من أجل تقديم العملية الإصلاحية وتصويبها.

52- وشرحت أن وحدة صنع القرارات لا تصنع القرارات إنما تحوّل المواد المعرفية المنتجة إلى سياسات، وهي مسؤولة عن أدوات المحاكاة ووضع السيناريوهات. وتحتاج الإسكوا إلى أشخاص متخصصين لهذه الوحدة، لكنها تكتفي بالموارد المتوفرة لتفعيل عملها بعد إعادة تخصيصها بشكل يحقق المزيد من الكفاءة. أما عن عملية تقييم الأشخاص، فتتألف من مرحلتين: في الأولى تقيّم المجموعة بعضها البعض، وفي الثانية تقيّم المجموعة بكاملها على أساس إنتاجية المشروع. فإذا أخفق المشروع يحاسب كل الفريق وليس الرئيس فقط، في دلالة على أن الإسكوا انتقلت في عملها من البيروقراطية إلى المرونة والديناميكية، أو من أسلوب التروؤس إلى أسلوب التنسيق والتواصل. وسيختلف نموذج التقييم بناءً على ذلك، ليصبح تقيماً للمجاميع. ويجب أن يصب كل مشروع في الأهداف الرئيسية المحددة في الرؤية الخاصة بكل برنامج فرعي. وأوضحت أن الإسكوا ستعدُّ تقريراً بالتحديات وبكيفية معالجتها لتأخذ الدول الأعضاء علماً بذلك. وشكرت الدول الأعضاء على دعمها للإسكوا في العملية الإصلاحية.

### جيم- أنشطة التعاون الفني لعام 2019 (البند 15 من جدول الأعمال)

53- قدّم ممثل الأمانة التنفيذية، استناداً إلى الوثيقة E/ESCWA/S-6/15، عرضاً حول أنشطة التعاون الفني، وأهم ما ركزت عليه الأنشطة من مسائل كتغيّر المناخ والفقر. وتناول بعض الأبعاد المهمة في هذا السياق، كتعزيز منظومة التواصل مع الدول الأعضاء وتعزيز الفعالية في التعاون الفني، فأفاد بأن الإسكوا استعانت بخبير لتوثيق قصص النجاح، مستعرضاً أمثلة على هذه القصص، على غرار الدورة الإلكترونية في إحصاءات النوع

الاجتماعي التي استفاد منها أكثر من 10,000 مستخدم. وأضاف بأن عدد الدورات الوطنية والإقليمية التي أجرتها الإسكوا بلغ أكثر من 170، مؤكداً بأن الإسكوا تعتزم الاستمرار في اتباع هذا النهج وتوسيع نطاقه. وتطرق إلى مرصد الإنفاق الاجتماعي الذي طورته الإسكوا وإلى ربط ما يُنفق عليه في لجان الإسكوا الحكومية مع أنشطة التعاون الفني.

54- رحّب ممثلو الدول الأعضاء بهذه الجهود، مبدّين ارتياحهم إلى توجّهات الإسكوا الجديدة.

#### دال- ما يستجد من أعمال (البند 17 من جدول الأعمال)

55- لم ترد أي مقترحات في إطار هذا البند.

### الفصل الخامس

#### اعتماد القرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة في دورتها الاستثنائية السادسة (البند 18 من جدول الأعمال)

56- اعتمدت اللجنة في ختام دورتها الاستثنائية السادسة القرارات والتوصيات المعروضة عليها بصيغتها المعدلة خلال المناقشات. وقبل اعتماد مشاريع القرارات، وعملاً بالمادة 24 من النظام الداخلي للجنة التي تنص على إعداد الأمانة التنفيذية تقديراً بتكاليف تنفيذ أي اقتراح قرار يتضمن الإنفاق من أموال الأمم المتحدة، قرأ أمين سر اللجنة على ممثلي الدول الأعضاء بياناً شفهيّاً لإدارة تخطيط البرامج والميزانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة حول تقديرات النفقات المالية لمشاريع القرارات. وأوضح أن تنفيذ الفقرة 2 من القرار 335 (د-6) سيكون له تبعات مالية بقيمة 314,600 دولار في عام 2021، و574,600 في الأعوام التالية.

### الفصل السادس تنظيم الاجتماع

#### ألف- مكان الاجتماع وتاريخ انعقاده

57- عقّدت الإسكوا دورتها الاستثنائية السادسة في عمّان، يومي 21 و22 كانون الأول/ديسمبر 2019. واعتمدت اللجنة الأسلوب المتبع في الدورات الاستثنائية، وذلك بتولي أعضاء مكتب الدورة العادية السابقة نفس المهام في الدورة الاستثنائية، وعلى ذلك، تولت الجمهورية التونسية رئاسة الدورة الاستثنائية السادسة بحكم ترؤسها للدورة العادية. كما تولت جمهورية العراق منصب نائب الرئيس الأول، ودولة قطر منصب نائب الرئيس الثاني، وسلطنة عُمان منصب المُقرّر.

#### باء- الافتتاح

58- افتتحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) دورتها الاستثنائية السادسة في الساعة العاشرة والرّبع من صباح يوم السبت 21 كانون الأول/ديسمبر 2019 في عمّان. ورحّب ممثّل الجمهورية التونسية، السيد عبد الحميد الغربي، مدير التنمية المستدامة في وزارة الشؤون الخارجية، بالمجتمعين من موقع الرئاسة، وشكر المملكة الأردنية الهاشمية على الاستضافة. واستعرض عدداً من التحديات المشتركة بين البلدان

العربية ولا سيما في البُعد التنموي. ورحب بمشروع انضمام الجزائر والصومال إلى عضوية الإسكوا، وختم بشكر الأمانة التنفيذية على تنظيم الدورة.

59- وشكرت الأمانة التنفيذية للإسكوا الدكتورة رولا دشتي في كلمتها المملكة الأردنية الهاشمية على حُسن الاستضافة، وجميع الدول على دعم الإسكوا. ورحبت بانضمام الجزائر والصومال إلى أسرة الإسكوا وأعربت عن سعي اللجنة إلى انضمام جميع الدول العربية إليها. وأشارت إلى أن الإسكوا هي صوت المنطقة إلى المنتديات الدولية، تنقل تحدياتها وإنجازاتها، كما أنها تخدم الدول العربية في وضع آليات تنموية للنهوض والازدهار. وقدمت المواضيع التي سنتناولها الدورة الاستثنائية، وتطرق إلى عددٍ من التحديات الإقليمية والدولية وضرورة مواكبة الإسكوا لاحتياجات الدول إزاء هذه التحديات، سواء الاحتياجات المشتركة أو تلك الخاصة بفرادى الدول، ما يحتم على الإسكوا تغييراً في طريقة عملها. وأعربت عن ثقتها بمستقبل واعد للمنطقة العربية إذا ما تضافرت جهود الدول العربية في مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص.

60- وألقى الدكتور وسام الربضي، وزير التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الأردنية الهاشمية التي تستضيف الدورة الاستثنائية، كلمة رحب فيها بالحضور. وتطرق إلى عددٍ من التحديات العالمية، كتغيُّر المناخ والإرباك التكنولوجي، التي تحتاج إلى حلول عالمية، وإلى التحديات الخاصة بالمنطقة العربية، كشح المياه. وشدد على تفعيل دور المرأة والشباب وإشراكهم في العملية الإنمائية. وشكر الإسكوا على الدعم الكبير الذي تقدمه للدول العربية ولا سيما لبلده وتمنى النجاح للدورة.

#### جيم- الحضور

61- شارك في الدورة الاستثنائية السادسة ممثلون وممثلةات عن الدول الأعضاء في الإسكوا. وترد قائمة بأسمائهم في المرفق الأول بهذا التقرير.

#### دال- جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

62- عرض أمين سرّ اللجنة جدول الأعمال المقترح للدورة الاستثنائية السادسة، واقترح أن يُستعرض البنودان 14 و16 ويُناقشا معاً لارتباطهما الوثيق. وأقرّت اللجنة في الجلسة الأولى جدول الأعمال الوارد في الوثيقة E/ESCWA/S-6/L.1. وفي الجلسة نفسها، وافقت على تنظيم الأعمال المقترح المعروض عليها في الوثيقة E/ESCWA/S-6/L.2، بعد اعتماد التعديل في طريقة العرض.

المرفق الأول

قائمة المشاركين

السيدة سلوى محمد حاج إبراهيم  
نائب مدير المنظمات الدولية والإقليمية  
السودان

جمهورية العراق

السيدة عقود حسين سلمان  
وزارة التخطيط

سلطنة عُمان

السيدة سعاد الفاضل  
مدير مختص  
المجلس الأعلى للتخطيط

السيد علي بن سعيد بن عبدالله الجابري  
احصائي اتفاقيات اقتصادية  
المجلس الأعلى للتخطيط

دولة فلسطين

السيد محمود عطايا  
مدير عام  
وحدة الأولويات السياساتية والإصلاح  
مكتب رئيس الوزراء

دولة قطر

سعادة السيد شاهين بن علي الكعبي  
وزير مفوض  
مساعد مدير إدارة التعاون الدولي  
وزارة الخارجية

دولة الكويت

السيد نبيل سليمان العبد الجليل  
وكيل وزارة المالية  
المساعد للشؤون الاقتصادية  
وزارة المالية

السيد أحمد عبدالحميد المزيني  
سكرتير ثاني

السيدة إيمان إبراهيم الحداد  
رئيس قسم المنظمات الدولية  
وزارة المالية

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد وسام عدنان الربضي  
وزير التخطيط والتعاون الدولي  
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

السيد مالك بريزات  
رئيس قسم العلاقات العربية والإسلامية  
وزارة التخطيط والتعاون الدولي

الإمارات العربية المتحدة

السيد محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي  
وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية  
وزارة الاقتصاد

السيدة حنان عبدالله القاضي  
إداري أول  
وزارة الاقتصاد

السيدة ندى الهاشمي  
مديرة إدارة الدراسات الاستراتيجية الاقتصادية  
وزارة الاقتصاد

مملكة البحرين

السيد أحمد يوسف أحمد الرويعي  
سفير مملكة البحرين لدى المملكة الأردنية الهاشمية  
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

الجمهورية التونسية

السيد عبد الحميد الغربي  
مدير التنمية المستدامة  
الإدارة العامة للتعاون متعدد الأطراف والمسائل الشاملة  
وزارة الشؤون الخارجية

جمهورية السودان

السيدة الرضية خميس عبد الجبار  
مديرة المنظمات الدولية والإقليمية  
وزارة الصناعة والتجارة

الجمهورية اللبنانية

سعادة السفيرة السيدة ترايسي شمعون  
سفيرة الجمهورية اللبنانية لدى المملكة الأردنية الهاشمية  
وزارة الخارجية اللبنانية  
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

السيد عماد لقيس  
موظف اداري

سفارة الجمهورية اللبنانية لدى المملكة الأردنية الهاشمية  
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

جمهورية مصر العربية

سعادة السيد عمر أبو عيش  
مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية

المملكة المغربية

السيد هشام أو سي حمو  
رئيس قسم القضايا الاقتصادية والمالية  
مديرية التعاون المتعدد الأطراف والشؤون الاقتصادية  
الدولية  
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغربية  
المقيمين في الخارج

المملكة العربية السعودية

السيد ماجد بن نايف بن هذال العتيبي  
سفارة المملكة العربية السعودية لدى المملكة الأردنية الهاشمية  
عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

الجمهورية الإسلامية الموريتانية

السيد محمد تفره  
مدير الاستراتيجيات والسياسات  
الإدارة العامة لسياسات واستراتيجيات التنمية  
وزارة الاقتصاد والصناعة

الجمهورية اليمنية

الدكتور محمد أحمد الحاوري  
وكيل وزارة التخطيط  
قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

العنوان	البند	الرمز
مذكرة توضيحية		E/ESCWA/S-6/INF.1
جدول الأعمال المؤقت والشروح	2	E/ESCWA/S-6/L.1
تنظيم الأعمال	2	E/ESCWA/S-6/L.2
النظر في طلبي جمهورية الصومال الفيدرالية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الانضمام إلى الإسكوا	3	E/ESCWA/S-6/3
تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة التنفيذية في اجتماعها السادس	4	E/ESCWA/S-6/4
تنفيذ توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية	5	E/ESCWA/S-6/5
أنشطة الأمانة التنفيذية للإسكوا	5 (أ)	E/ESCWA/S-6/5(Part I)
أنشطة الدول الأعضاء	5 (ب)	E/ESCWA/S-6/5(Part II)
تمويل التنمية في عام 2019: بين تطورات عالمية وتحديات إقليمية رصدتها بطاقة أداء تمويل التنمية في المنطقة العربية	6	E/ESCWA/S-6/6
مبادرة الحزام والطريق: ماذا تحمل للمنطقة العربية؟	7	E/ESCWA/C.5/2019/CRP.2 E/ESCWA/S-6/7
إصلاح نُظُم الحماية الاجتماعية في البلدان العربية	8	E/ESCWA/C.2/2019/CRP.1 E/ESCWA/S-6/8
الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الإسرائيلي وآليات الشعب الفلسطيني للتكيف والصمود	9	E/ESCWA/S-6/9
الاستعراض والتقييم الإقليمي لتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد خمسة وعشرين عاماً على اعتمادهما في البلدان العربية	10	E/ESCWA/C.7/2019/5 E/ESCWA/S-6/10
قضايا تغْيُر المناخ: التطورات الإقليمية والدولية	11	E/ESCWA/S-6/11
مرصد أهداف التنمية المستدامة	12	E/ESCWA/S-6/12
تقارير الهيئات الفرعية للجنة عن دوراتها	13	E/ESCWA/S-6/13
التقدم المحرز في إصلاح الإسكوا	14	E/ESCWA/S-6/14
أنشطة التعاون الفني لعام 2019	15	E/ESCWA/S-6/15
الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2021	16	E/ESCWA/S-6/16